

ماذا تريد تركيا من قواعدها في قطر والصومال ودول أخرى

● لندن - تعكس نية تركيا زيادة تواجدها العسكري في دول المنطقة وخاصة قطر رغبة تركية في تحويل الإمارة الخليجية إلى قاعدة متقدمة للمصالح التركية في منطقة حيوية وذات عمق استراتيجي، كما تكشف رغبتها في استثمار العزلة الإقليمية التي تعاني منها الدوحة نتيجة دعمها للإرهاب وتقويضها لاستقرار المنطقة كمدخل لتثبيت وجودها العسكري والاستخباراتي، لخدمة أجندات انقرة في المنطقة.

وأعدت "بي.بي.سي" دراسة خاصة حول انتشار القواعد العسكرية التركية خارج البلاد ومهامها وأهدافها، حيث لم تكن تركيا، وحتى قبل سنوات قليلة، تملك قواعد عسكرية خارج أراضيها ما عدا الوجود العسكري في شمال قبرص الذي يعود إلى عام 1974، ما يثير الشكوك حول النوايا التركية التي تصر على المزيد من تازيم الأوضاع الإقليمية وتوتير العلاقات الدولية عبر هذه القواعد.

وتمتلك تركيا قواعد عسكرية في كل من الصومال وقطر وقبرص، وكانت بصدد إقامة قاعدة بحرية في جزيرة سواكن السودانية لولا الإطاحة بالبشير، إلى جانب دعم عسكري غير مُعلن في ليبيا، فضلاً عن تواجد عسكري قوي شمال سوريا والعراق بهدف بالأساس إلى تقويض أي محاولة كردية انفصالية. ونشرت الكتابة هاندي فيرات أن حديثاً يجرى عن "افتتاح كبير" في الخريف المقبل للقاعدة العسكرية التركية الجديدة في قطر، موضحة أنها سافرت للدوحة وزارت قاعدة طارق بن زياد.

وأشارت فيرات إلى أن هذه القاعدة العسكرية في قطر مستمرة في النمو، وأنه يجري بناء قاعدة جديدة بالقرب من قاعدة طارق بن زياد العسكرية. ولفتت إلى أن أعمال بناء القاعدة الجديدة انتهت وأنها تضم عددا كبيرا من المنشآت الاجتماعية.

ويرى متابعون للشأن الخليجي أن البعد العسكري في القاعدة الجديدة ليس هو المهم، إذ ستظل قطر ومن ورائها تركيا نفسها مرتبطتين بالتوازن القائم في المنطقة سواء في العلاقة بالوجود العسكري الغربي خاصة الوجود الأميركي، أو بالتوازن مع دول مثل السعودية أو إيران، وأن الوجود التركي لن يكون له تأثير على هذا المستوى. وأشاروا إلى أن الوجود العسكري التركي يكشف عن أن انقرة استغلت هوسا قاطريا غير مبرر باستهداف عسكري من جيرانها، لتوهمها بالحماية، لكن حقيقة الأمر تؤكد أن تركيا تبحث عن التمرکز في الخليج وامتلاك منفذ حيوي على أهم طرق التجارة العالمية باتجاه جنوب شرق آسيا.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وقامت تركيا بتعزيز هذه النقاط التي تحولت إلى قواعد عسكرية حقيقية في عمق سوريا مثل تلك الواقعة قرب بلدة مورك وسط سوريا وعلى بعد 88 كيلومترا عن الحدود التركية، كما تحتفظ انقرة بعدد من القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس وعزاز وغفرن، وهي مناطق واقعة على الحدود التركية السورية، وتسيطر عليها تركيا وتديرها مع قوى المعارضة المناوئة للحكومة في دمشق، فيما تخضع تلك المناطق لعمليات تنزيق شاملة.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وقامت تركيا بتعزيز هذه النقاط التي تحولت إلى قواعد عسكرية حقيقية في عمق سوريا مثل تلك الواقعة قرب بلدة مورك وسط سوريا وعلى بعد 88 كيلومترا عن الحدود التركية، كما تحتفظ انقرة بعدد من القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس وعزاز وغفرن، وهي مناطق واقعة على الحدود التركية السورية، وتسيطر عليها تركيا وتديرها مع قوى المعارضة المناوئة للحكومة في دمشق، فيما تخضع تلك المناطق لعمليات تنزيق شاملة.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

الاتفاق السوداني حماية شعبية وإقليمية للدولة المدنية

التخلص من «كتائب الظل» التابعة للإسلاميين أحد التحديات العميقة



بداية تحول ديمقراطي حقيقي في السودان

ويقدم ربط الكثير من القوى الكبرى تحسن العلاقات مع السودان بتأييد الحكم المدني، ميزة كبيرة للقوى السياسية الوطنية، ويمتدحها الأكاديميون والناشطون لتوسيع هذا المبدأ الذي جرى الانقراض عليه مرات عدة، بمعرفة المؤسسة العسكرية أو السلطة الدينية أو الائتلاف بين القوى السياسية.

وإنه يجري بناء قاعدة جديدة بالقرب من قاعدة طارق بن زياد العسكرية. ولفتت إلى أن أعمال بناء القاعدة الجديدة انتهت وأنها تضم عددا كبيرا من المنشآت الاجتماعية.

ويرى متابعون للشأن الخليجي أن البعد العسكري في القاعدة الجديدة ليس هو المهم، إذ ستظل قطر ومن ورائها تركيا نفسها مرتبطتين بالتوازن القائم في المنطقة سواء في العلاقة بالوجود العسكري الغربي خاصة الوجود الأميركي، أو بالتوازن مع دول مثل السعودية أو إيران، وأن الوجود التركي لن يكون له تأثير على هذا المستوى. وأشاروا إلى أن الوجود العسكري التركي يكشف عن أن انقرة استغلت هوسا قاطريا غير مبرر باستهداف عسكري من جيرانها، لتوهمها بالحماية، لكن حقيقة الأمر تؤكد أن تركيا تبحث عن التمرکز في الخليج وامتلاك منفذ حيوي على أهم طرق التجارة العالمية باتجاه جنوب شرق آسيا.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

وإقترت تركيا عام 2018 بوجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، لكن العدد الحقيقي لهذه القواعد يصل إلى أكثر من 15 قاعدة عسكرية وبعضها يقع على عمق 30 كيلومترا داخل إقليم كردستان العراق، بحسب تقارير حديثة. أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد، لكن ذلك ظل حبرا على ورق فالعراق لم تتوقف فيها بين قوات المعارضة والقوات السورية المدعومة بالطيران الروسي.

بالتوازنات التي تأسس عليها الاتفاق الجديد الذي خرج منه فلول النظام السابق خالبي الوفاض، وأخفقوا في وضع قدم واحدة داخله تمكنهم من استئثار الحياة السياسية، ومحاولة الاستفادة من رصيدهم المادي والمعنوي في الكثير من المؤسسات الرسمية.

انتهت قوى سودانية عديدة لهذه النغرة وطالبت بتجفيفها والتعجيل بإجراء محاكمات قانونية ومحاسبية عاجلة لكل من خربوا الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والعمل على حل الكتائب المسلحة التابعة للنظام السابق قبل أن تخرج من جحورها، بعد فشل الاتفاق على القوى الوطنية.

يزيل التخلص من العقدة النفسية لما يسمى بـ«كتائب الظل» التابعة للحركة الإسلامية الآن واحدا من التحديات العميقة. وهي عملية قد تستغرق وقتا، ولكن لن تكون عصية على الهضم، فأي عمليات مسلحة تحدث خلال الفترة المقبلة سوف توجه أصابع الاتهام مباشرة، لأنها الجهة الوحيدة التي تحمل سلاحا منظما وتذخر كميات كبيرة منه في مخازنها، إذا اعتبرنا أن غالبية الحركات المسلحة العاملة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق أعلنت تمسكها بوقف الحرب والعدائيات وتأييد العملية السياسية.

يكبح الاهتمام الدولي بالسودان لجزء كوار الحركة الإسلامية، باجتماعها المختلفة، إلى رفق السلاح في التوقيت الراهن، ويجبرهم على التفكير بهدوء في استغلال النهج الديمقراطي وفرملة التوجه نحو إقصائهم من الحياة السياسية، أصلا في القيام بمراجعة في محتويات الخطاب والنوايا التي اعتمدوا عليها سلفا وأدت إلى الفشل، ورغبة في فتح الطريق للمشاركة في الانتخابات عقب انتهاء المرحلة الانتقالية بعد ثلاث سنوات.

لم يعد قطاع كبير من الشعب السوداني مشغولا بفلول النظام السابق ومصيرهم في المشاركة السياسية، لأنهم مشغولون أكثر بالمستقبل الذي يؤسس لدولة حديثة بالمعنى الشامل للكلمة، وتريد الطبقة الحاكمة الاستفادة من المتابعة الدولية الحثيثة للعملية السياسية في رفع اسم السودان من على القائمة الأميركية للإرهاب، باعتبارها خطوة رئيسية تفتح المجال للحصول على المزيد من الدعم الاقتصادي وتمهد الأجواء لتدقيق الاستثمارات المعطلة من دول مختلفة. وحصل الخرطوم على عود ضمنية من واشنطن لتجاوز هذه المشكلة.

أبدى السودانيون تفاهلهم عادة توقيع اتفاق تاريخي بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، السبت، ومن شأن الاتفاق التمهيد لبدء مرحلة انتقالية تقضي إلى حكم مدني وتؤسس لمرحلة جديدة تقطع مع سياسات نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير الخاطئة، غير أن الطريق نحو الديمقراطية قد يحتاج وقتا طويلا في السودان، أمام تحديات عميقة تواجه المؤسسات الانتقالية ومن أبرزها التخلص من نفوذ الحركات الإسلامية.

على الرغم من انتقاد بعض الأوساط الخارجية حالة من القلق على مصير السودان بعد التوقيع النهائي على الإعلان السياسي والدستوري السبت، وتعتقد دوائر مختلفة أن التحديات الكبيرة يمكن أن تهرم عملية إنزالها عمليا على الأرض. غير أن الطريق الشعبي الذي مهد للوصول إليهما قد يكون كفيلا بطمانه هؤلاء. كما أن الحشد الإقليمي والدولي الذي شهد على التوقيع بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير والترحيب به، ضامن أيضا لتطبيق الاتفاق، وعاصم ضد من يحاولون التوصل منه.

ويمثل التوقيع الرسمي بداية تحول ديمقراطي حقيقي في السودان منذ الاستقلال. ففي الفترات السابقة التي أعقبت الثورات والانقلابات كانت هناك تحاليل أدت إلى الانتصار لطبقة عسكرية أو سياسية على حساب الإرادة الشعبية العامة. بينما هذه المرة يبدو المواطنون هم أصحاب النجاح الفعلي، وأجبروا جميع الأطراف على التسليم بالحكومة المدنية.

وأعلنت قوى الحرية والتغيير، الأحد، عن خطها موقفا لحماية الفترة الانتقالية والديمقراطية، يقضي بمناهضة الانقلابات وكافة أنواع الحكم الدكتاتوري والعسكري. واحتوى العهد الذي تلاه مولانا إسماعيل التاج، على 8 بنود، تمثل القيم العليا للثورة السودانية والتي تدور حول مفاهيم السلام والعدالة والمساواة. ومن حسن حظ السودان أن ثمة شهودا من دول مختلفة ومنظمات عريقة

السودان من حركة الاحتجاج إلى توقيع الاتفاق حول الانتقال السياسي

أبدى السودانيون تفاهلهم عادة توقيع اتفاق تاريخي بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، السبت، ومن شأن الاتفاق التمهيد لبدء مرحلة انتقالية تقضي إلى حكم مدني وتؤسس لمرحلة جديدة تقطع مع سياسات نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير الخاطئة، غير أن الطريق نحو الديمقراطية قد يحتاج وقتا طويلا في السودان، أمام تحديات عميقة تواجه المؤسسات الانتقالية ومن أبرزها التخلص من نفوذ الحركات الإسلامية.

على الرغم من انتقاد بعض الأوساط الخارجية حالة من القلق على مصير السودان بعد التوقيع النهائي على الإعلان السياسي والدستوري السبت، وتعتقد دوائر مختلفة أن التحديات الكبيرة يمكن أن تهرم عملية إنزالها عمليا على الأرض. غير أن الطريق الشعبي الذي مهد للوصول إليهما قد يكون كفيلا بطمانه هؤلاء. كما أن الحشد الإقليمي والدولي الذي شهد على التوقيع بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير والترحيب به، ضامن أيضا لتطبيق الاتفاق، وعاصم ضد من يحاولون التوصل منه.

ويمثل التوقيع الرسمي بداية تحول ديمقراطي حقيقي في السودان منذ الاستقلال. ففي الفترات السابقة التي أعقبت الثورات والانقلابات كانت هناك تحاليل أدت إلى الانتصار لطبقة عسكرية أو سياسية على حساب الإرادة الشعبية العامة. بينما هذه المرة يبدو المواطنون هم أصحاب النجاح الفعلي، وأجبروا جميع الأطراف على التسليم بالحكومة المدنية.

وأعلنت قوى الحرية والتغيير، الأحد، عن خطها موقفا لحماية الفترة الانتقالية والديمقراطية، يقضي بمناهضة الانقلابات وكافة أنواع الحكم الدكتاتوري والعسكري. واحتوى العهد الذي تلاه مولانا إسماعيل التاج، على 8 بنود، تمثل القيم العليا للثورة السودانية والتي تدور حول مفاهيم السلام والعدالة والمساواة. ومن حسن حظ السودان أن ثمة شهودا من دول مختلفة ومنظمات عريقة

السودان من حركة الاحتجاج إلى توقيع الاتفاق حول الانتقال السياسي

السودان من حركة الاحتجاج إلى توقيع الاتفاق حول الانتقال السياسي